

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٥

بشأن الموافقة على المذكرين المتبادلين الموقعتين في القاهرة
بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٤ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان
بشأن المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية إلى جمهورية مصر العربية
لفرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين المنطقة المحيطة بوادي الملوك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرين المتبادلين الموقعتين في القاهرة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٤
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن المنحة المقدمة من الحكومة اليابانية
إلى جمهورية مصر العربية ، والتي تصل قيمتها إلى مائتين وواحد وستين مليون ين
ياباني لفرض المساهمة في تنفيذ مشروع تحسين المنطقة المحيطة بوادي الملوك ،
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك

القاهرة في ٢٩/١١/٢٠٠٤

صاحب السعادة

أتشرف بأن أفيد باستلام مذكرة سيادتكم المحررة بتاريخ اليوم والتي نصّها كما يلى :
 يشرفني أن أشير إلى المناقشات الأخيرة التي دارت بين ممثلى حكومة اليابان وممثلى حكومة جمهورية مصر العربية . فيما يتعلق بالتعاون الثقافي الياباني الذي سيتم تقادمه بقصد تقوية أواصر العلاقة الودية والتعاونية بين البلدين ، وأن أقوم بعرض ترتيبات الاتفاقية التالية نيابة عن حكومة اليابان :

١ - لغرض المساهمة في تنفيذ مشروع «تحسين المنطقة المحيطة بوادي الملوك» (ويشار إليها فيما يلى «بالمشروع») الذي تقوم به حكومة جمهورية مصر العربية ، سوف تقدم حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية وفقاً لقوانين وأنظمة اليابان ذات الصلة ، منحة تصل إلى مائتين وواحد وستين مليون ين (..... ٦٦١ بن) (يشار إليها فيما يلى «بالمنحة») .

٢ - سوف تكون «المنحة» متوافرة أثناء الفترة التي تقع بين تاريخ بدء سريان مفعول الاتفاقية الحاضرة و٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥ . ويجوز مدّ الفترة بالموافقة المشتركة من السلطات التي تعينها الحكومتان .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باستخدام «المنحة» بطريقة صحيحة وقادرة على شراء منتجات اليابان أو منتجات جمهورية مصر العربية وعلى خدمات المواطنين اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (كلما يرد استعمال مصطلح «المواطنين» في هذه الاتفاقية الحاضرة فإما يعني الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانيين المعنوين الذي يسيطر عليهم أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة المواطنين اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الأشخاص المعنوين في حالة المواطنين المصريين) :

(أ) المنتجات والخدمات لإنشاء مركز الزائرين في «وادي الملوك» (ويشار إليها مشتركة «بالتسهيلات») .

(ب) المعدات اللازمة لتنفيذ المشروع والخدمات اللازمة لتركيبه .

(ج) الخدمات اللازمة لنقل المنتجات في (أ) و(ب) عاليه إلى الوادي في جمهورية مصر العربية والخدمات اللازمة للنقل الداخلي فيها .

(٢) بالرغم من شروط الفقرة الفرعية في (١) عاليه ، يجوز استخدام «المنحة» - عندما يرى الحكومة أن ذلك ضروريًا - في شراء المنتجات من النوع المذكور في (أ) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) عاليه ، والتي تكون من بلاد غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من النوع المذكور في (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة الفرعية (١) عاليه ، والتي تكون من بلاد مواطنين بخلاف اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تقوم جمهورية مصر العربية أو الجهة الرسمية التي تعينها بابرام عقود بالین الياباني مع مواطنين يابانيين لغرض شراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بالتحقق من صحة هذه العقود للتأكد من صلاحيتها «للمنحة» .

٥ - (١) تقوم حكومة اليابان بتنفيذ «المنحة» بدفع مبالغ بالین الياباني لتفطية الالتزامات التي أنفقتها حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي عينتها ، بموجب العقود المتحقق من صحتها وفقاً لشروط الفقرة ٤ (يشار إليها فيما يلى «بالعقود المثبت صحتها») في حساب يفتح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في بنك في اليابان تحده حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة التي عينتها (يشار إليه فيما يلى «بنك») .

(٢) يتم دفع المبالغ المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) عاليه عندما يقدم «بنك» طلبات بالدفع إلى حكومة اليابان بموجب تفويض بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة الرسمية التي عينتها .

(٣) الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) عاليه هو استلام حكومة اليابان للمدفووعات بالین الياباني والقيام بالدفع للمواطنين اليابانيين الذين هم أطراف في «العقود المثبت صحتها» . أما التفاصيل الإجرائية المتعلقة بالجانب الدائن والجانب المدين من الحساب فسوف يتم الاتفاق عليها من خلال التشاور بين «بنك» وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة الرسمية التي تعينها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة من أجل :

(أ) توفير قطعة الأرض اللازمة لإنشاء «المراقب» وتنظيف الموقع .

(ب) تقديم وسائل مصادر الكهرباء والماء وتوزيعها والصرف ومختلف التسهيلات الأخرى اللازمة خارج الموقع .

(ج) ضمان التفريغ وتخليص الجمارك في موانئ التنزيل في جمهورية مصر العربية وفي النقل الداخلي للمنتجات المشتراء باسم المنحة .

(د) إعفاء المواطنين اليابانيين من الرسوم الجمركية ومن الضرائب الداخلية والجبايات المالية التي قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات بموجب العقود المثبت صحتها .

(هـ) منح المواطنين اليابانيين الذين تتطلب خدماتهم المتعلقة بتوريد المنتجات والخدمات بموجب العقود المثبت صحتها ، التسهيلات التي تلزم لدخولهم جمهورية مصر العربية والمكوث فيها لأداء عملهم .

(و) ضمان أن «المراقب» التي أنشئت والمنتجات التي اشتريت بموجب المنحة يتم صيانتها واستخدامها بطريقة صحيحة وفعالة لتنفيذ المشروع .

(ز) تحمل كافة النفقات الأخرى بخلاف تلك التي تغطيها «المنحة» ، مما يلزم لتنفيذ المشروع .

(٢) بالنسبة للشحن والتأمين البحري على المنتجات المشتراء بالمنحة ، يتعين على حكومة جمهورية مصر العربية أن تمنع من فرض أي قيود قد تعرقل المنافسة العادلة الحرة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

(٣) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المشتراء بموجب المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - يتعين على الحكومتين أن يتشاورا مع بعضهما البعض في أي أمر قد ينشأ عن ،

أو يتصل بالاتفاقية الحاضرة .

ولى الشرف أيضًا أن أقترح أن هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم تؤكد في ردتها نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية «الترتيبات» السابق ذكرها ، سوف يشكلان اتفاقية بين الحكومتين تصبح سارية المفعول في تاريخ استلام حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية بإنقاذ الإجراءات المحلية الضرورية لإبرام هذه الاتفاقية .

ولقد تحررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، وكل نص منها موثوق بصحته بالتساوي ، وفي حالة أي اختلاف في التفسير يكون النص الإنجليزي هو المعتمد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لكي أقدم لسعادتكم تأكيدى لأعلى غايات التقدير والاعتبار .

وإنى أشرف كذلك بأن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية «الترتيبات» السالفة الذكر ، وأن أوفق على أن مذكرة سعادتكم مع هذه «المذكرة» الواردة في الرد سوف تشكلان اتفاقية بين الحكومتين ، تصبح سارية المفعول في تاريخ استلام حكومة اليابان للإخطار الكتابي من جمهورية مصر العربية بإنقاذ الإجراءات المحلية الضرورية لإبرام هذه الاتفاقية .

ولقد تحررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، وكل نص منها موثوق بصحته بالتساوي ، وفي حالة أي اختلاف في التفسير يكون النص الإنجليزي هو المعتمد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لكي أقدم لسعادتكم تأكيدى لأعلى غايات التقدير والاعتبار .

السيد السفير د/ محمود كارم محمود
مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية
وزارة الخارجية
جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٩/١١/٢٠٠٤

صاحب السعادة

يشرفي أن أشير إلى المناقشات الأخيرة التي دارت بين ممثلى حكومة اليابان وممثلى حكومة جمهورية مصر العربية . فيما يتعلق بالتعاون الثقافى اليابانى الذى سيتم تقديمها بقصد تقوية أواصر العلاقة الودية والتعاونية بين البلدين ، وأن أقوم بعرض ترتيبات الاتفاقية التالية نيابة عن حكومة اليابان :

١ - لغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع «تحسين المنطقة المحيطة بوا迪 الملك» (وشار إليها فيما يلى «بالمشروع») الذى تقوم به حكومة جمهورية مصر العربية ، سوف تقدم حكومة اليابان إلى حكومة جمهورية مصر العربية وفقاً لقوانين وأنظمة اليابان ذات الصلة ، منحة تصل إلى مائتين وواحد وستين مليون ين (٦٦١……٦٦١ ين) (وشار إليها فيما يلى «المنحة») .

٢ - سوف تكون «المنحة» متاحة أثناء الفترة التى تقع بين تاريخ بدء سريان مفعول الاتفاقية الحاضرة واليوم الذى يسبق تاريخ توقيع «المذكرة المصرية» من العام资料 . ويجوز مدّ الفترة بالموافقة المشتركة من السلطات التى تعينها الحكومتان .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باستخدام «المنحة» بطريقة صحيحة وقادرة على شراء منتجات اليابان أو منتجات جمهورية مصر العربية وعلى خدمات المواطنين اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (كلما يرد استعمال مصطلح «المواطنين» في هذه الاتفاقية الحاضرة فإنه يعني الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانيين المعنوين الذى يسيطر عليهم أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة المواطنين اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الأشخاص المعنوين في حالة المواطنين المصريين) :

(أ) المنتجات والخدمات لإنشاء مركز الزائرين في «وادي الملك» (وشار إليها مشتركة «بالتسهيلات») .

- (ب) المعدات اللازمـة لتنفيذ المشروع والخدمـات اللازمـة لتركيبـه .
- (ج) الخدمـات اللازمـة لنقل المنتجـات المشارـ إليها فى (أ) و(ب) عاليـه إلى الموانـى فى جمهـورية مصر العـربية والخدمـات اللازمـة للنقل الداخـلى فيها .
- (٢) بالرغم من شروط الفقرـة الفرعـية فى (١) عاليـه ، يجوز استـخدام «المنحة» - عندما يرى الحـكومـتان أن ذلك ضرورـا - فى شـراء المنتجـات من النوع المـذـكور فى (أ) و(ب) من الفقرـة الفرعـية (١) عاليـه ، والتـى تكون من بلـاد غـير اليـابـان أو جـمهـوريـة مصر العـربيـة ، وكـذا الخـدمـات من النـوع المـذـكور فى (أ) و(ب) و(ج) من الفقرـة الفرعـية (١) عاليـه ، والتـى تكون من بلـاد مواطنـين بـخلاف اليـابـان أو جـمهـوريـة مصر العـربيـة .
- ٤ - تقوم جـمهـوريـة مصر العـربيـة أو الجـهة الرـسمـية التـى عـينـتها بإـبرـام عـقود بـالـيـابـان مع مواطنـين يـابـانيـن لـغـرض شـراء المنتجـات والخدمـات المشارـ إليها فى الفقرـة (٣) وتـقوم حـكـومـة اليـابـان بـالـتحقـق من صـحة هـذه العـقود لـلتـأكـد من صـلاحـيتها «للـمنـحة» .
- ٥ - (١) تقوم حـكـومـة اليـابـان بـتنـفيـذ «الـمنـحة» بـدفع مـبالغ بـالـيـابـان لـتفـطـيـة الـالـتزـامـات التـى أـنـفـقـتـها حـكـومـة جـمهـوريـة مصر العـربيـة أو الجـهة التـى عـينـتها ، بمـوجـب العـقود المـتحقـق من صـحتـتها وفقـا لـشـروط الفقرـة ٤ (يـشار إـلـيـها فـيـما يـلى «بـالـعـقود المـثبتـ صـحتـتها») فـى حـساب بـفتح باـسـم حـكـومـة جـمهـوريـة مصر العـربيـة فـى بنـكـ فـي اليـابـان تـحدـده حـكـومـة جـمهـوريـة مصر العـربيـة أو الجـهة التـى عـينـتها (يـشار إـلـيـها فـيـما يـلى «بـالـبنـك») .
- (٢) يتم دـفع المـبالغ المشارـ إليها فى الفقرـة الفـرعـية (١) عـاليـه عندما يـقدم طـلـبات بالـدفع إـلـى حـكـومـة اليـابـان بمـوجـب تـفـويـض بالـدفع يـصدر من حـكـومـة جـمهـوريـة مصر العـربيـة أو الجـهة الرـسمـية التـى عـينـتها .

(٣) الغرض الوحيد من الحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) عاليه هو استلام حكومة اليابان للمدفوعات بالين الياباني والقيام بالدفع للمواطنين اليابانيين الذين هم أطراف في «العقود المثبت صحتها». أما التفاصيل الإجرائية المتعلقة بالجانب الدائن والجانب المدين من الحساب فسوف يتم الاتفاق عليها من خلال التشاور بين «البنك» وحكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة الرسمية التي تعينها.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير اللازمة من أجل :

- (أ) توفير قطعة الأرض الازمة لإنشاء «المراقب» وتنظيف الموقع.
- (ب) تقديم وسائل مصادر الكهرباء والماء وتوزيعها والصرف ومختلف التسهيلات الأخرى الازمة خارج الموقع.
- (ج) ضمان التفريغ وتخلص الجمارك في موانى التنزيل في جمهورية مصر العربية وفي النقل الداخلى للمنتجات المشتراء باسم المنحة.
- (د) إعفاء المواطنين اليابانيين من الرسوم الجمركية ومن الضرائب الداخلية والجمبایات المالية التي قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات بموجب العقود المثبت صحتها.
- (هـ) منع المواطنين اليابانيين الذين تتطلب خدماتهم المتعلقة بتوريد المنتجات والخدمات بموجب العقود المثبت صحتها ، التسهيلات التي تلزم لدخولهم جمهورية مصر العربية والمكوث فيها لأداء عملهم .
- (و) ضمان أن «المراقب» التي أنشئت والمنتجات التي اشتريت بموجب المنحة يتم صيانتها واستخدامها بطريقة صحيحة وفعالة لتنفيذ المشروع .
- (ز) تحمل كافة النفقات الأخرى بخلاف تلك التي تغطيها «المنحة» ، مما يلزم لتنفيذ المشروع .

(٢) بالنسبة للشحن والتأمين البحري على المنتجات المشتراء بالمنحة ، يتعين على حكومة جمهورية مصر العربية أن تمنع من فرض أي قيود قد تعرقل المنافسة العادلة الحرة بين شركات الشحن والتأمين البحري .

(٣) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المشتراء بموجب المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - يتعين على الحكومتين أن يتشارقا مع بعضهما البعض في أي أمر قد ينشأ عن ، أو يتصل بالاتفاقية الحاضرة .

ولى الشرف أيضاً أن أقترح أن هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم التي تؤكد في ردها نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية «الترتيبات» السابق ذكرها ، سوف يشكلان اتفاقية بين الحكومتين تصبح سارية المفعول في تاريخ استلام حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية بإتمام الإجراءات المحلية الضرورية لإبرام هذه الاتفاقية .

ولقد تحررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ، وكل نص منها موثوق بصحته بالتساوي ، وفي حالة أي اختلاف في التفسير يكون النص الإنجليزي هو المعتمد .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لكي أقدم لسعادتكم تأكيدى لأعلى غایات التقدير والاعتبار .

السيد السفير / كونيهيكو ماكيتا

سفير اليابان

لدى جمهورية مصر العربية